**المحاضرة الاولى**

**كيف ظهرت الحاجة للتخطيط**

منذ أن بدأ الإنسان يحس بالحاجة إلى وجود مأوى يعيش فيه ولحد الآن فان هذا المأوى مر بمراحل عديدة من التطور

-1 فبعد انتهاء الفترة التي كان الانسان يعيش فيها في الكهوف وحتى انتقاله الى العيش في وحدات سكنية بناها بنفسه ،بدأت هذه الوحدات البنائية بالتطور بشكل تدريجي ، حيث عاش الانسان ولحد الان مازال البعض يعيش في الخيام المصنوعة من خيوط القطن او الصوف او في اكواخ مقامة من اغصان الاشجار.

2- وعندما انتقل الانسان من مرحلة جمع قوته ا زدادت متطلبات حياته فعمد الى اقامة الحضائر للحفاظ على دوابه وابله واقامة المخازن لخزن فائضه الزراعي كي يأمن على غذائه . وبعد ان ازداد تعداد افراد اسرته عمد الى توسيع مساحة بيته ، وعندما ا زدادت محاصيله الزراعيه عمد الى تخزينها في بيوت الالهة ( المعابد) , وبظهور المعبد وماحوله تأسست او بالاحرى ظهرت بوادر القرية بابعادها المعمارية البسيطة التي منها نشأت وتطورت المدينة بابعادها المعمارية الواسعة الكبيرة .

3-ومن هذا وذاك بدأت (الثوره المعمارية الاولى) بالظهور وبدأت الشعوب تتنافس فيما بينها على اقامة القصور والمعابد والمؤسسات الدينية والدنيوية ,ولقد تحققت في العراق و لأول مرة ابسط مبادئ العمل المعماري وكان ذلك قبل اكثر من عشرة آلاف عام عندما اختط العراقيون القدماء منازلهم الأولى[[1]](#footnote-1) ثم تطور هذا الفن على مر القرون لتظهر اكبر حواضر العالم القديم في هذه البلاد ممثلة في بابل ونينوى وغيرهما .

4- ثم كان لظهور الإسلام ك حالة تغيير شاملة في شتى النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية على خارطة العالم أثراً واضحاً في تطوير الكثير من المفاهيم المرتبطة بالعمران والتحضر وتخطيط المدن . فالحضارة الإسلامية هي حضرية في حد ذاتها .

ولقد تطورت المفاهيم الحضرية في الإسلام عبر **مستويين أساسيين** يتمم أحدهما الآخر، الأول ارتبط بالجانب **الفكري النظري** الذي يمكن تتبعه بشكل واضح في الكثير من مصادر الفكر الإسلامي وحيث أشار المفكرون المسلمون إلى العديد من المبادئ الأساسية المرتبطة بموضوع تخطيط المدن منها ما ارتبط باختيار المواقع ومنها ما أكد على أساليب التخطيط وتبرز هنا كتابات ابن الربيع وابن خلدون وغيرها

أما **المستوى الثاني** في تطور مفاهيم تخطيط المدن فقد ارتبط **بالجانب العملي** وإنشاء التكوينات المعمارية والتي سادت في توافق تام مع أحكام البناء التي اقرها فقهاء المسلمين استناداً إلى الكتاب والسنة وقد تجلى اهتمام الحكام المسلمين بهذا الجانب بمشاركتهم الفعلية في عمليات اختيار المواقع للمدن ومتابعة أعمال إنشائها وأوضح مثال على ذلك مشاركة الخليفة المنصور في إنشاء بغداد المدورة .

**تعريف التخطيط ومستوياته**

كثيراً مانسمع كلمة " التخطيط " ونستعملها فى حياتنا اليومية ، وكلمة " التخطيط " كلمة واسعة المدلول أصبحت تستعمل فى مجالات كثيرة متعددة.  
        والتخطيط نتاج مساهمة العديد من التخصصات والخبرات يساهم فيه المهندس المخطط والمعمارى والإحصائى والأقتصادى وإخصائى علم الأجتماع والجغرافى ورجل القانون والسياسى ، ويساهم فيه العديد من التخصصات والخبرات بهدف وضع ذلك التخطيط وإيجاده فى حيز التنفيذ .  
**مفهوم كلمة " التخطيط** " هو رفع تصور مسبق لتحقيق أهداف معينة خلال فترة زمنيةمحددة.

اي انه يعني توزيع واستغلال الموارد البشرية والمادية والتكنولوجية المتوفرة في الوقت الحالي لتحقيق اهداف مستقبلية **باقل كلفة ممكنة وبأعلى كفاءة** من أجل محاولة تحقيق الرفاهية عن طريق أفضل أستغلال ممكن لكافة الطاقات المتاحة سواء كانت تلك الطاقات إقتصادية أو إجتماعية أو طبيعية أو عمرانية>>>>>>التخطيط اذن ينطوي على **بعد مستقبلي** يحاول تلافي المشاكل المتعلقة باستغلال الموارد قبل وقوعها وتجنب فوضى الاستغلال التي تقود الى هدر تلك الموارد خصوصا عندما يتعلق الامر بالموارد النادرة والناضبة.

**مستويات التخطيط**

والسـؤال الأن مـاهـى أنـواع التـخـطـيـط ؟ هناك انواع من التخطيط وهي:  
**1-التخطيط الشامل** أى ذلك التخطيط الذى يضع فى الأعتبار كافة الأمكانيات والموارد الأقتصادية والأجتماعية والطبيعية والعمرانية ،

**2-التخطيط النوعى او الجزئي** وهو ذلك الذى يرتبط بعامل او مورد محدد يؤكد عليه بشكل أساسى متجاهلاً أو واضعأ فى الأعتبار بدرجة أقل من باقىالموارد الأخرى مثال ذلك "

أ- **التخطيط الأقتصادى** " والذى يمكن أن ينبثق عنه مثلاً التخطيط الصناعى أو التخطيط الزراعى أو التخطيط السياحى ،

ب-**التخطيط الأجتماعى** " الذى يمكن أن ينبثق عنه وفى مجاله مثلاً التخطيط للتعليم ومحو الأمية ، أو التخطيط الصحى ، أو التخطيط للأستيطان ،

ج-**التخطيط العمرانى** " والذى يمكن أن ينبثق عنه وفى مجاله مثلاً خطة الأسكان التى تحدد نوعه ومستوياته ومواقعه والأستمارات اللازمة والجهاز الفنى ........ألخ  أو مثلاً خطة استعمالات الأراضى التى تحدد أماكن ومساحات ونسب الأستعمالات المختلفة السكنية والصناعية والتجارية والأدراية والترفيهية والتعليمية وشبكات الطرق وكذلك إتجاهات النمو المستقل...ألخ أو مثلاً لحل مشكلة المرور والتى تحدد الطرق للسيارات وللمشاه وعروضها وأطوالها ونوعياتها ومواقف السيارات... الخ .  
والتخطيط له **مستويات مكانية** ، سواء كان " تخطيـط شامل " أو تخطيطا نوعياً(جزئياً) فإذا كان التخطيط :

1-على مستوى الدولة ككل يسمى " تخطيط قومى شامل " وينتج الخطة القومية الشاملة.

2-وإذا كان على مستوى اقليم(محافظة) يسمـى " تخـطيـطا أقليميا " وينتج الخطة الاقليمية.

3-وإن كان على المستوى الحضري يسمى " تخـطيـط مدن " وينتج خطة المخطط الاساس للمدينة.

4-وإن كان على مستوى قريـة يسمـى " تخطيـط قرى " مخطط القرية.

5-وإن كان على مستوى جزء من قرية أو مدينة يسمى " تخطيـط محلى " أو تخطيـط تفصيلى " .

**ومايهمنا كمهندسين معماريين هو التخطيط الحضري اوتخطيط المدن والذي يرتبط مع التصميم الحضري بشكل وثيق وهذا هو ميدان عمل المخطط المعماري.**

**لمحة تاريخية عن التخطيط الحضري(تخطيط المدن)**

لقد عُرف تخطيط المدن منذ القدم ، وظهر أوائل مخططي المدن منذ عصور ما قبل الميلاد أمثال هيبودامس الإغريقي ، كما عني الفلاسفة أيضا منذ القدم بعملية وضع أفكار ورؤى مستقبلية لتكوين المدينة وحجمها أمثال أفلاطون وأرسطو وغيرهم ولعل طروحات ابن خلدون في هذا المضمار تمثل افكارا ناضجة ومهمة في مجال علم تخطيط المدن,

حيث يرى ابن خلدون ان(الميل للاستقرار وتأسيس المدن يعد مرحلة من مراحل التطور الحضاري،والتحول الاجتماعي فالمدن في رأيه لاتظهر بصورة مفاجئة وسريعة انما تمر بمراحل متراتبة في عملية نشوئها(هذا الراي يصح لمدن ماقبل الثورة الصناعية) وتوصل الى ان المن تتاثر بالعناصر والموارد الطبيعية للاقليم او المكان الذي تظهر فيه فالمدينة لكي تبقى وتستمر لابد وان تحتل موقعا تتوفر فيه مناطق الرعي والزراعة والوقود ومواد البناء الضرورية لسد حاجة سكانها,كما انها لكي تستمر ايضا لابد من وجود علاقات اقتصادية لها خارج حدودها )

وعلى هذا **الاساس الوظيفي** فقد صنف ابن خلدون الاستقرار الحضري ال

-قرية صغيرة

-بلدة

-مدينة حيث تحتوي المدينة على جميع النشاطات والوظائف الاقتصادية الاساسية التي توجد في البلدت الاقل منها مرتبة اضافة الى نوع معين ومتخصص من النشاطات التي لاتتواجد بغيرها .

ومن نفس هذه المبادئ انطلق المنظرون الغربيون في بحوثهم لنشوء المدن حيث قدم (ڤان ثورنن)نفس المبادئ ولكن بطريقة اقتصادية نظامية في نظريته(المدينة المعزولة), كما بنى كريستالر نظريته(المكان المركزي) في نشوء المدن وتراتبها في الفضاء المكاني على هذه المبادئ ايضا,

وبموجب اراء هؤلاء الباحثين فأن :

-اساس نشوء المدن هو انها لاتظهر فجأة من تلقاء نفسه بل يقيمها الريف لتقوم بأعمال لابد وأن تؤدى في اماكن (مركزية) لاتؤدى في الريف, فجوهر المدينة يقوم على ماتقدمه لمنطقة تابعة لها من خدمات.

-اما الريف فهو مستقرة فيها مجموعة من المساكن المتجاورة التي يسكنها (المزارعون) الذين يعتمدون في حياتهم على انتاج الاراضي الزراعية وعلى تربية الحيوانات.

ملاحظة:التقسيم اعلاه للريف وللمدينة اعتمد على نوع النشاط الاقتصادية وتوزيع الخدمات ضمن وسائل نقل تعتمد على (الحيوان) ولهذا اقتصرت علاقة المدينة مع ريفها او ظهيرها الريفي فقط.

**عوامل نشوء المدن عبر التاريخ**

غالبا ماظهرت المدينة بعد عوامل قادت الى تحول قرية الى مدينة وهذه العوامل هي:

1. **تحول الانسان من الاعتماد على الصيد الى الزراعة** هنا كان بداية الاستقرار وبعد ازدياد حصيلة الارض الزراعية بسبب خصوبة التربة ووفرة المياه فأن مجتمع قرية ما استطاع ان يسد حاجته واحتفظ بما يزيد عنها بأماكن خزن خاصة ومن ثم بدء عملية التبادل التجاري مع غيره من القرى وهذا ولد اول بداية لظهور رأس مال فعال للمدينة وتوسعها عن مجتمع القرية.
2. **تطور قدرات الانسان القديم وتعلمه زراعة المحاصيل** الصلبة مثل القمح والشعير التي يمكن خزنها دون ان تتعرض للتلف ادى الى الحاجة لوجود مدن او بلدات لتكون فيها مخازن لخزن هذه المحاصيل.
3. **ظهور التخصص في العمل ان** انتاج محاصيل بكميات كبيرةوخزنها قاد الىتقليص اعدد كبيرة من السكان الذين يمارسون حرفة الزراعة لحرف اخرى بعيدة عن الزراعة وهي الحرف الحضرية التي تمارس في المدن كالادارة والفنون والصناعات البسيطة كالحياكة والتعدين.
4. **ظهور التجارة** مع مجيء عصر الاكتشافات والاختراعات في عصر البرونز والحصول على الاخشاب والنحاس والاحجار بواسطة التجارة فقد تطور وتوسع التخصص في العمل ومن ثم فقد بدأت حضارات العالم القديم بالظهور والتبلور ومعها بدأت مدن وحواضر تلك الحضارات ايضا بالظهور فظهرت خلال هذه الحقبة مدن بلاد الرافدين ومصر ومدن الشرق الاقصى .
5. **اما السبب الاخر لظهور وقيام المدن فقد ذكره لنا (لويس همفر)** وهو السبب في قيام معظم مدن اوروبا القديم وهو ان بعض القرى قدمت موقعاً دفاعياً منيعاً ضد هجمات الاعداء لذا ففي اوقات الحروب جذبت لها اعداد متزايدة من السكان من المناطق الاقل تحصيناً وهكذا ظهرت المدن الرومانية واليوناية ومدن العصور الوسطى.
6. **العامل الديني** كان ايضاً من العوامل المهمة لظهور المدن حيث غالبا مايرتبط ظهور دين جديد بحضارة مصاحبة له وهذا ماحصل مع الدين الاسلامي وقاد بالتالي الى ظهور المدن الاسلامية التي كان بعضها دفاعياً او تجارياً او مؤسساتياً ادارياً كما هو الحال بظهور مدينة بغداد.
7. **لاحقا بعد الثورة الصناعية** بدأت تخطيط المدن وعوامل قيامها يتخذ اتجاهات من نوع اخر

حيث أدت الثورة الصناعية الأولى في منتصف القرن الثامن عشر وصولا إلى القرن التاسع عشر، إلى تحول العمل اليدوي إلى عمل آلي ، وظهور الآلة وانتشارها بشكل كبير، مما أدى إلى التوسع والانتشار العمراني في كل اتجاه ، نتيجة انتشار المصانع والتجمعات العمالية بشكل عشوائي نتيجة لزيادة القوى العاملة وزيادة الإنتاج بشكل كبير ، خاصة في المدن الصناعية الكبرى مثل لندن ومعظم المدن الاوربية.

8-وفي **منتصف القرن العشرين** أيضا وبعد الحربين العالميتين الأولى والثانية كانت الثورة الصناعية الثانية المتمثلة **بالثورة التكنولوجية**، حيث تحول جزء كبير من العمل والإنتاج إلى ما يسمى بالعمل الالكتروني، وحلت الأنظمة الكومبيوترية المتطورة محل الآلة الميكانيكية ، وبالتالي بدأ معدل التغير والتطور يزداد بسرعة هائلة تفوق بمراحل ما حدث في الثورة الصناعية الأولى .

**الابعاد الأساسية لتخطيط المدن**

إن تخطيط المدن في كافة صوره \_ سواء كان لتنمية المدن القائمة وحل مشاكلها أو إقامة المدن الجديدة \_ لابد له من متطلبات ومستلزمات أساسية ترتبط بشكل وثيق بعدة عوامل وأبعاد يكون لها الأثر الكبير في تحقيق أهداف التخطيط الحضري .

**أولا - البعد الطبيعي والجغرافي ( الخصائص الطبيعية للموقع والموضع)**

يحتل البعد الجغرافي المتمثل بمجموعة الخصائص الطبيعية للموقع المرتبة الأولى من حيث الأهمية ضمن أبعاد التخطيط الحضري, وذلك من خلال أهمية هذه الخصائص في تخطيط وتصميم الأبنية والمعالجات التي يمكن اتخاذها لتوفير البيئة المريحة لسكن الإنسان في المناطق الباردة والحارة ، ويتجلى ذلك بعدة عوامل يجب مراعاتها وهي :  
-1 طبوغرافية الأرض : حيث يكون لتضاريس مواقع المدن الأثر المباشر في تحديد اتجاهات التنمية ونوعية وإمكانية التوسع (أفقيا أو عموديا) وكيفية توزيع استعمالات الاراضي والأنشطة المختلفة في المدينة .  
-2 العمليات الجيومورفولوجية السائدة في المنطقة المقترحة لتوسع المدينة والمتوقعة الحدوث مستقبلا وآثارها على العمران حاضرا ومستقبلا, ومنها عمليات التجوية الفيزيائية والكيميائية ( والمقصود بها فعل الهواء في حالة السكون وتأثيره في تفكيك مكونات التربة) وعوامل التعرية ودرجة الرطوبة والجفاف ..الخ  
-3 نوعية التربة في المنطقة وتحديد مدى صلاحيتها للعمران ، ومعرفة قوة تحملها وتركيبها الكيميائي .  
 -4اتصال الموقع جغرافيا بالمسطحات المائية كالأنهار والبحار والتي تؤثر على العمران من نواح إيجابية وسلبية بنفس الوقت ، حيث تشكل الواجهات المائية نقاطا بصرية وجمالية وتعتبر أحد مقومات التنمية السياحية ، إضافة إلى استغلال تلك المسطحات المائية بعملية النقل المائي، ومن ناحية أخرى تعتبر تلك المسطحات أحد عوائق التنمية الطبيعية ، كما تؤثر درجات الحرارة ونسبة الرطوبة والرياح وتعرض الشواطئ البحرية لعوامل التعرية والتراجع نحو اليابسة عوامل سلبية .  
-5 الوضع الجيولوجي والهيدرولوجي للمنطقة الذي يحدد بنية الطبقات الصخرية وما تتضمنه من فوالق وانكسارات وطبيعة النشاط الزلزالي والبركاني للمنطقة ، وطبيعة المياه السطحية والجوفية ومنسوبها والتي تؤثر في إضعاف التربة وقوة تحملها ، وأثر ذلك على خصائص المواد المستخدمة في البناء ..الخ   
6 -طبيعة المناخ السائد في المنطقة ، حيث يوجد تفاعل مزدوج أو متبادل بين المناخ وتخطيط المدن ، ويرتبطان بجوانب عديدة ، حيث تؤثر العوامل المناخية بتخطيط المدن من خلال عدة اعتبارات :  
(a) المعدل السنوي لدرجات الحرارة العليا والدنيا ، لمعرفة ماهية المدى الحراري للمنطقة ، ذلك أن درجة الحرارة تلعب دورا كبيرا في تحديد نوع المواد المستخدمة في البناء ودرجة تأثيرها على العناصر المكونة لتلك المواد ، كما يرتبط اتجاه وتوزيع الأبنية باتجاه الشمس وزاوية سقوطها إضافة إلى أثرها في تحديد اتجاهات الشوارع وعروضها.  
b) )معدل الرطوبة : وتلعب دورا هاما في تحديد العناصر المؤلفة لواجهات المباني ومعالجاتها التصميمية   
(c) نظام الرياح السائدة : حيث تؤثر في تحديد اتجاهات الشوارع وتصاميم فتحات الأبنية ، كما تلعب دورا في عملية توزيع استعمالات الأراضي والأنشطة فيكون توقيع الصناعات الملوثة في الاتجاه المعاكس لهبوب الرياح .  
(d) معدلات هطول الأمطار والثلوج السنوية بالمنطقة والتي تؤثر على المنشآت العمرانية من المباني والجسور والطرق ، ويتطلب معالجات تصميمية مناسبة لهذه العناصر العمرانية .

وكما أسلفنا سابقا من ناحية التأثير المتبادل بين المناخ والتخطيط الحضري ، فإن العناصر المناخية في المناطق الحضرية تتأثر بمكونات المدينة ومنتجاتها حيث تزداد درجات الحرارة والرطوبة ونسبة التلوث في أماكن المدن والمناطق الحضرية عموما, ويظهر ذلك جليا في المدن الكبيرة حيث الأبنية الضخمة المكونة من الكتل الإسمنتية الكبيرة ، والشوارع المكتظة بالحركة المرورية والنقل والانبعاثات ال الكربونية الناتجة عن الصناعات وعناصر النقل التي تؤثر بشكل سلبي على طبيعة العناصر والمكونات المناخية عموما .

**ثانيا – البعد العمراني ( الخصائص العمرانية للمدينة)**

إن عملية التخطيط الحضري تتطلب اهتمام كبير بالعناصر الرئيسية المؤلفة للنسيج العمراني للمدينة ، وذلك مع اختلاف طبيعة بعض تلك العناصر ، من مدينة لأخرى ، وذلك على النحو التالي :  
1 -طبيعة توزيع استعمالات الأراضي على عموم المدينة  
والمقصود هنا عملية استعمالات العامة للأراضي المشكلة لمناطق المدينة ( السكنية والصناعية والتجارية والمؤسسية ..) وتوزيع الأنشطة والخدمات ضمن هذه المناطق بما يحقق التجانس والعدالة, بحيث يخدم كل سكان المدينة وبشكل متكافئ ، وهذا لا يتم إلا من خلال إحصاءات وإجراء مسوحات ميدانية ومقارنتها بالمخططات الهيكلية العامة للمدينة, وبما ينتج عنه الأسس والمعايير والتشريعات التخطيطية التي تتحكم بعملية توزيع تلك الأنشطة والخدمات.

2- مورفولوجية المدينة   
وتعني المظهر العام للمدينة, والذي يتغير من فترة لأخرى عبر تاريخها الطويل والمدن عموما تمر بمراحل مورفولوجية عديدة ، ولكل مرحلة خصائص ونماذج وأشكال معمارية تميزها عن المرحلة الأخرى وتمثل الموروث الحضاري الذي يعبر عن ثقافة سكان المدينة في تلك الفترة والذي يعكس النسيج الحضري للمدينة من خلال المخطط الأساسي المتضمن شبكة الطرق والمواصلات, وتوزيع استعمالات الأراضي والمخططات التفصيلية التي تحدد شكل قطع الأراضي وتصاميم الأبنية والفن المعماري .  
ويظهر التباين في المراحل المورفولوجية نتيجة تغير تلك المكونات, حيث تتغير المخططات الأساسية من فترة لأخرى, وبالتالي تغيير استعمال الأراضي من حيث التوزيع والمساحة، كما أدى التطور والتقدم العلمي إلى تغيير النمط العمراني للمناطق السكنية ونماذج الأبنية وحجومها وارتفاعها والمواد المستخدمة في البناء, مما ينعكس على الفن المعماري المتبع في تصميم تلك الأبنية أيضا، إضافة إلى تغير أنماط الشوارع والدور الوظيفي لها من فترة إلى أخرى >

- 3 الحالة العمرانية للأبنية :   
إن المدن القائمة التي تعاني من مشكلات تخطيطية تحتاج إلى دراسة الوضع العمراني الراهن الذي يعكس حالة الأبنية القديمة, ويتم ذلك من خلال إعداد الخرائط التفصيلية المستندة إلى المسح الميداني, وتدوين تلك المعلومات في استمارات تحدد المناطق التي تحتاج إلى معالجات من خلال تطويرها أو إعادة تأهيلها أو إزالتها وإقامة أبنية جديدة مكانها, وقد يشمل ذلك بعض الأبنية بشكل محدود وقد يمتد ليشمل أحياء سكنية كاملة ، وهذه عملية ليست سهلة بالنسبة لسكان المنطقة الذين في غالب الأحيان لا يرغبون في الانتقال إلى مكان آخر, الأمر الذي يتعارض مع رغبة المخطط الذي يريد إظهار المدينة بشكل ملائم للتطور العمراني المواكب للتطور العلمي والحضاري .

-4الأبنية التاريخية والحضارية :  
في غالب الأحيان يكون تباين الطراز المعماري للمدينة واضحا وخاصة المدن ذات الجذور التاريخية القديمة, وبالتالي تظهر بأنماط تخطيطية ومعمارية مختلقة, ويكون للأبنية المتميزة معماريا فيها مكانة كبيرة في نفوس السكان كونها من المعالم الحسية والمادية التي تعبر عن حضارتهم وثقافتهم، لذلك يتم تحديد مواقع تلك الأبنية لغرض الحفاظ عليها وإظهارها ضمن النسيج العمراني للمدينة بشكل حيوي وتكاملي وبما يعكس براعة المخطط والمصمم العمراني في ذلك.   
-5 المناطق العشوائية  
من المشكلات الكبيرة التي تواجه مخططي المدن ظاهرة وجود المناطق العشوائية المتناثرة حول أطراف المدن ، وخاصة الكبيرة والقديمة منها, والتي يسكنها أعداد كبيرة من البسطاء والمهاجرين إليها من أماكن أخرى دون توفر الحد الأدنى من الخدمات والمرافق في تلك المناطق التي يكون فيها البناء غير منظم ومخالف للمخططات الأساسية للمدينة، وحل هذه المشكلة لا يكمن في توفير السكن لهؤلاء بل بتوفير فرص العمل التي ترفع من مستواهم المعيشي, ويفضل توزيعهم على أرجاء المدينة بتجمعات صغيرة تؤدي إلى اندماجهم بالمجتمع الحضري في المدينة, أو إعادتهم إلى مواطنهم الأصلية وإصدار القوانين التي تحد من إعادة انتشارهم بالشكل العشوائي.

**ثالثا :البعد الاقتصادي والسكاني**

1 – البعد الاقتصادي ( الأنشطة الاقتصادية في المدينة والمناطق القريبة منها )

تعتبر الدراسات الاقتصادية من المتطلبات الأساسية في تحليل البعد الاقتصادي ، الذي يعد من المدخلات الهامة في عملية التخطيط الحضري ، حيث تتباين المدن في نشاطها الاقتصادي ونوعيته من مكان لآخر, حيث يعتبر وجود البيئة الاقتصادية القوية من أهم عوامل الجذب السكاني ، وفي بعض الأحيان تحمل المدينة اسم النشاط الاقتصادي الغالب على الأنشطة الأخرى فتكون مدينة صناعية أو تجارية .. الخ .

وبالتالي يجب عند تخطيط المدن الجديدة أو توسع المدن القائمة التعرف على الإمكانات الاقتصادية المتاحة في المدينة وفي محيطها الإقليمي ، وذلك من أجل الوقوف على حقيقة المقومات الأساسية التي يمكن استغلالها في توفير الأنشطة الاقتصادية المتنوعة ، والتي بموجبها يتم تأمين فرص العمل للسكان وتحقيق دخول مضمونة ، تؤدي بالنتيجة إلى انتعاش المدينة في كافة المجالات الأخرى التجارية والصناعية والعمرانية .

2 – البعد السكاني ( الخصائص السكانية )

تعتبر الزيادة السكانية من أهم المشكلات التي تواجهها الدول عموما ، المتقدمة منها والنامية على السواء ، وبالتالي فإن تخطيط المدن الجديدة أو توسع المدن القائمة لا يتم إلا من خلال الدراسات السكانية التي تعتبر قاسما مشتركا لأي دراسة تهدف إلى التطوير او التنمية الحضرية وتلعب دورا هاما في وضع الخطط والبرامج التي يقوم عليها التخطيط الحضري ، حيث يعتبر عدد السكان وتوزيعهم الجغرافي وكثافتهم ومستواهم الحضاري والمعيشي عاملا مؤئرا في التخطيط العمراني لما لهذه العناصر من دور في إعداد وتقسيم المناطق وأحجامها وطبيعة الخدمات الواجب توفرها فيها ، ولذلك تقوم الدول المتحضرة حاليا بعمليات إحصاء فعلي لسكانها وتضع لذلك الخرائط الخاصة بالتركيبة السكانية والكثافات التي تعكس نتائج ذلك العمل .

ويتم وضع الدراسات السكانية من خلال المؤشرات التالية :  
-1 حساب معدلات النمو السكاني( النسبة المئوية للزيادة السكانية ) وبالتالي معرفة الحاجة المستقبلية من الأراضي الواجب توفرها لاستيعاب الزيادة السكانية المتوقعة, ويتم ذلك بعمليات حسابية معروفة .  
-2معرفة عدد أفراد الأسرة في البيت الواحد، حيث يعتبر تعدد الأسر في البيت الواحد مؤشرا على وجود عجز سكني يجب أخذه بعين الاعتبار في الحسابات المستقبلية .  
3 -الهرم السكاني الذي يوضح أعمار السكان وجنسهم، وبالتالي معرفة ما يسمى بالسكان النشطين اقتصاديا الذين هم في سن العمل (15-60 سنة) الأمر الذي يؤدي إلى تحديد الحاجة المستقبلية إلى الأنشطة الاقتصادية بما يؤمن فرص العمل لجميع سكان المدينة القادرين على العمل ، وفي حال كانت قاعدة الهرم السكاني كبيرة أي وجود أعداد كبيرة من الفئة العمرية ( 1-14 ) فإن ذلك يتطلب توفير خدمات تعليمية مختلفة وأنشطة ترفيهية تتناسب مع ذلك العدد ، وكذلك الأمر عند ارتفاع نسبة من هم أكثر من 60 سنة, فهؤلاء يحتاجون إلى دور رعاية مسنين ومراكز ترفيهية .  
4 -معرفة نوعية السكان وطبيعة حياتهم الاجتماعية وعاداتهم وتقاليدهم والمستوى العلمي والثقافي لهم, وما يترتب عليه من آثار يجب أخذها بالاعتبار عند وضع التصاميم والمخططات، فعلى سبيل المثال نجد طبيعة الإنسان الشرقي من الناحية الاجتماعية يميل إلى الخصوصية والاستقلال بالسكن, وبالتالي لا يميل إلى السكن في العمارات السكنية المتعددة الوحدات السكنية ، ويمكن الإشارة هنا إلى أن المدن العربية عموما تشهد تطورا كبيرا ولكنه نحو الاستغراب وليس الاستعراب مبتعدة عن التراث الإسلامي الأصيل الذي يتلائم من حيث التخطيط والتصميم مع الخصائص الطبيعية والاجتماعية لمجتمعاتنا العربية والإسلامية، كما نلاحظ أن المدن الكبيرة يسيطر عليها الطابع الحضري الذي يتقبل كل جديد سواء أكان ملائما أم غير ملائم، بينما يسود في المدن. الصغيرة الطابع البدوي المحافظ على التقاليد والعادات وعدم الرغبة في التجديد والحداثة إلا على نطاق محدود .

لبعد البيئي والتشريعي

**رابعا– البعد البيئي ( المشكلات البيئية)**

تعتبر المدن أحد المستهلكين الرئيسيين للموارد الطبيعية كالأرض والموارد الطبيعية والمياه والطاقة ، كما ينتج عن عمليات البناء الكثيرة والمعقدة كميات كبيرة من الضجيج والتلوث والمخلفات الصلبة, و استهلاك للمجال الطبيعي الذي يعد رئة الأرض كلها وليس المدينة فقط, وهذا ما دلت عليه الدراسات التي تشير إلى معدلات استهلاك الموارد الطبيعية والآثار البيئية الناتجة عن المدن الصناعية الكبرى في العالم .

ومن خلال ذلك يمكن القول بأن عملية التنمية العمرانية وتلبية احتياجات السكان ضرورة ، لكنها لا يمكن أن تكون على حساب مستقبل الأجيال القادمة ، و قد أولت معظم دول العالم في العقد الأخير من القرن المنصرم عناية خاصة واهتماماً واسعاً بمواضيع حماية البيئة والتنمية المستدامة، ولم يولد هذا الاهتمام من فراغ ، بل نتيجة لتنامي الوعي العام تجاه الآثار البيئية المصاحبة لعملية التخطيط الحضري, وما دلت عليه الدراسات وما تراءى للعالم من محدودية الموارد زمانا و مكانا و ما يمكن أن يصير إليه مستقبل الأجيال الحالية و القادمة إذا واصلنا على النهج نفسه في استنزاف الموارد خاصة غير المتجددة منها .  
وبالتالي تعتبر البيئة كمركب هام جدا في أي عملية تنمية عمرانية مهما كان حجمها الزمني أو المكاني, كما لم يعد ينظر إلى البعد البيئي على أنه ينصب على عملية خفض التلوث والضجيج والتخلص من النفايات والملوثات الضارة داخل المحيط الحضري وحسب, بل تعدى ذلك إلى مايسمى بالتخطيط الحضري المستدام والمباني الخضراء والمدينة المستدامة كمفاهيم تعكس طرقا وأساليب جديدة في التعامل مع المجال الحضري ، والتي تؤدي إلى التقليل من التكاليف البيئية والحد من ظاهرة المباني المريضة والحد من استهلاك الطاقة والاعتماد على الطاقة البديلة والطاقة المتجددة ، وكل ذلك يعتبر من التحديات الكبيرة الواجب على المخطط الحضري التعامل معها على أنها ثوابت لابد من التركيز على أهميتها في أي جزء من أجزاء تنفيذ عملية التخطيط الحضري .

**خامسا – البعد التشريعي أو القانوني ( منظومة التشريعات العمرانية)**   
لا يمكن للتخطيط العمرانى أن يحقق أهدافه ، ولا يمكن أن يكون أداة تغيير وتحسين وإصلاح للبيئة العمرانية الحضرية والريفية، إلا إذا استند إلى تشريعات وقوانين ملزمة وحاسمة تضعه موضع التنفيذ.

**أهداف التخطيط الحضري(تخطيط المدن)**

بعد تطور وتوسع المدن وتعدد وظائفها وتشعب انشطتها وازدياد اعداد سكانها ظهرت وخصوصا بعد مرحلة الثورة الصناعية الكبرى ظهرت حاجة ملحة لتنظيم وتوزيع موارد المدن بشكل يقود الى تقليل اثار التنمية الصناعية السيئة التي انعكست على ملوثات بيئية وهدر بالموارد الطبيعية لمعظم المدن الاوربية هذا من جهة كما ان نتائج الحربين العالميتين وماخلفته من دمار واسع لمعظم دول العالم شخص الحاجة الى ادارة المدن واعادة توزيع مواردها بما يضمن تلافي المشاكل والمعوقات التي وقعت فيها تلك المدن مستقبلا وبما يضمن المحافظة على ماتتمتع به من موارد بدأت تتعرض اما للتلويث او النضوب ، وهكذا تطور تخطيط المدن الى مانسميه بالتخطيط الحديث أو المعاصر المستند إلى :

- تخطيط الكثافة السكانية وتوزيعها المتوازن،

- إعادة تنظيم مراكز المدن وتوفير الخدمات العامة الأساسية والمرافق المختلفة بما يخدم سكان المدينة، ويحقق العدالة الاجتماعية مع الحفاظ على المناطق الأثرية في المدينة والجمع بين عناصر الكفاءة والجمال والإبداع الذي يحقق التوازن بين جمال المدينة وكفاءة التخطيط على مختلف مستويات المدينة .

- تحديد مشاكل النمو الحضري للمدن القائمة ووضع الحلول المناسبة لها .

- التجديد الحضري مع الحفاظ على الأبنية الأثرية والتراثية في المدن .

- تخطيط مدن جديدة وفق أسس ونظريات حديثة .

1. أبو الصوف ، د. بهنام ، البدايات في العمارة العراقية القديمة [↑](#footnote-ref-1)